القوى الوطنية المصرية وتحديد العلاقات مع النظام المصري على أسس تخليه عن سياسة كامب ديفيد. وفي ما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، أكد الاتفاق ضرورة الابتعاد من أي تنسيق فلسطيني ـ اردني من شأنه ان يؤدي الى تحـرك مشتـرك، يتعلق بايجاد حلول للقضية الفلسطينية، من شأنها المساس بوحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسـطيني، ورفض فكرة احياء البرلمان الاردني. اما في ما يخص العلاقات الفلسطينية ـ السورية، فقد أكد اتفاق عدن ـ الجزائر ضرورة العمل عى اتخاذ الاجراءات التي تؤدي الى تعزيز الثقة المتبادلة بين المنظمة وسوريا، واحترام مبادىء الاستقلال والمساواة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ودان الاتفاق مبدأ الاقتتال الداخلي واللجوء الى السلاح واستخدام العنف لفرض حلول قسرية للخلافات داخل صفوف الثورة، كما رفض محاولات شق م.ت.ف. وأكد التمسك بوحدتها وشرعية مؤسساتها. ودعا الاتفاق الى تعزيز التحالف الوطني اللبناني ـ الفلسطيني ـ السوري بهدف دعم نضال القوى الوطنية اللبنانية الرامي الى ازالة الاحتلال الاسرائيـلي والنفـوذ الامـيركي والمشروع الانعـزالي الكتائبي، وضرورة تنظيم العلاقة الفلسطينية مع القوى اللبنـانية، من اجل حماية أمن المخيمات الفلسطينية، وصيانة الحقوق المدنية للشعب الفلسطيني، المقيم في لبنان، وكذلك حقوقه الوطنية في التنظيم وحمل السلاح. وطالب الاتفاق بضرورة الاستمرار في النضال، بعد الغاء اتفاق ١٧ أيار (مايو)، حتى انهاء الاحتلال الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية كافة، دون قيد او شرط.

في الجانب التنظيمي، أكد اتفاق عدن ـ الجزائر ضرورة اجراء اصلاحات ديمقراطية واسعة في أطر م.ت.ف. وتضمن الاتفـاق نصـوصاً وضوابط تتعلق بأطر المنظمة، وخاصة المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيـذية، والاتحادات الشعبية الفلسطينية كافة، ودوائر ومؤسسات المنظمة؛ وفي هذا الشأن، أكد ضرورة توسيع مكتب المجلس الوطني الفلسطيني، وضرورة الاعتراف بالحزب الشيوعي الفلسطيني فصيلاً في المجلس الوطني، واجراء بعض التعديلات في مواد النظام الأساسي لـ م.ت.ف. بحيث يشمل الاصلاحات كافة المتفق عليهـا. وعـلى صعيد اللجنة التنفيذية، دعا الاتفاق الى تمثيل الفصائل الفلسطينية كافة في المجلس الوطني الفلسطيني، وفي عضوية اللجنة التنفيذية، و «تشكيل أمانة عامة تمثل قيادة عمل جماعية مسؤولة عن القرارات اليومية في كافة القضايا السياسية والمالية والتنظيمية والعسكرية في فترة ما بين اجتماعي اللجنة التنفيذية». كما دعا الى تشكيل لجان اختصاص، للاشراف على الشؤون السياسية، وشؤون الوطن المحتل، وتكون هذه اللجان منبثقة عن اللجنة التنفيذية. وعلى صعيد الاتحادات الشعبية، دعا الاتفاق الى ضرورة توحيد ما تعرض منها للانشقاق، وفقاً للوائحها الداخلية وأنظمتها.

ودعا الاتفاق، ايضاً، الى اعادة النظر في تنظيم دوائر ومكاتب ومؤسسات م.ت.ف. على أسس جبهوية تراعي الكفاءة، بما يضمن تطورها وفاعليتها. واعتبرت الأطراف المتحاورة اتفاق عدن ـ الجزائر أساساً للحوار الوطني الشامل. ودعت أطراف لقاء الجزائر وعدن الأطراف الفلسطينية كافة الى البدء في حوار شامل من اجل اعادة توحيد م.ت.ف. واقترحت عقد المجلس الوطني الفلسطيني في أمد أقصاه ١٥ أيلول (سبتمبر)، على ان تقوم هيئة الحوار الوطني الشامل بتحديد تاريخ انعقاد المؤتمر خلال الفترة المقترحة. وفي حال تعذر ذلك، فان الأطراف الخمسة، الموقعة على الاتفاق، تقوم بتنفيذه.

الى ذلك، باشر اعضـاء التحـالف الرباعي، الذي حمل، بعدما تم توجيه النقد لتشكيلته، اسم التحالف الديمقراطي، مباحثاتهم مع أركان التحالف الوطني الفلسطيني الذي يضم كلاً من الجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي، و «الصاعقة»، والمنشقين، حيث استعرض الطرفان أسس الاتفـاق السياسي والتنظيمي بين التحالف الوطني والديمقراطي على طريق قيام جبهة وطنية عريضة في اطار م.ت.ف. واتفق المتباحثون على عدم الادلاء بأية تصريحات حول مجرى الحوار، الا بالاتفاق بين الأطراف، ومن خلال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم (**بيان التحالف الديمقراطي الفلسطيني بشأن اتفاق عدن ـ الجزائر**، ١١/٧/١٩٨٤، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.). إلا ان التحالف الوطني قام بتقديم مذكرة الى خالد الفاهوم، وفي الوقت ذاته، قام اطراف التحالف الوطني بنشر المذكرة على أوسع نطاق، مؤكدين ان ما ورد فيهـا من نقاط سياسية، وتنظيمية، هو ما تم الاتفاق عليه بين التحالفين، الوطني والديمقراطي، الأمر الذي